الفصل التاسع
دور العوامل الاجتماعية في التجنيد السياسي

الفصل التاسع

دور العوامل الاجتماعية في التجنيد السياسي

مر المجتمع السياسي الأردني في تطوره بمراحل عدة أهمها :المرحلة التقليدية التي شهدت نشوء المجتمع وبداية تأسيس نظام الحكم ثم المرحلة التي شهدت محاولات التحديث السياسي وصولاً إلى مرحلة تكامل التمأسس والشروع في الإصلاح السياسي في ظل مؤسسات ديمقراطية ناشئة، وفي جميع هذه المراحل لعبت العوامل الاجتماعية أدواراً مهمة، وعملت أحياناً على حسم الكثير من التحولات.

ومن المعروف أن عملية التجنيد السياسي والآليات التي تتبعها تعدُّ من بين أهم المؤشرات التي تدل على المرحلة التي وصل إليها المجتمع السياسي ومؤسساته في التطور والنماء، وعادة يعمل كلٌّ من الإطار الاجتماعي السائد إلى جانب الإطار المؤسسي والقانوني على تحديد الثقافة السياسية للمجتمع، وبالتالي تعمل هذه الثقافة على تحديد أدوات واتجاهات عملية التجنيد السياسي للقيادات وصانعي القرار، ويشتمل الواقع الاجتماعي متغيرات عدة منها: القوى الاجتماعية، والتيارات المذهبية، والحقائق الاجتماعية والديمغرافية للأفراد والتي تتضمن الدين ،ومكان الإقامة ،والأصل الاجتماعي، والتعليم، حيث يوجد في مختلف الأنظمة السياسية أفراد يصنعون القرارات في ظل وجود المؤسسات أو غيابها، ولكل مجتمع أسلوبه وأدواته في تجنيد هؤلاء الأفراد أو اختيارهم، بطرق متشابه أحياناً ومتباينة ومتعددة أحياناً أخرى، وتساهم دراسة أثر العوامل الاجتماعية في تكوين النخب الحكومية في فهم مخرجات النظام السياسي واتجاهاته في الاستقرار

والتكامل السياسي والاجتماعي.

تتناول هذه الدراسة خصائص النخبة الحكومية الأردنية في مرحلة بداية التحديث خلال الحقبة (١٩٤٦ – ١٩٧٠) وهي فترة مهمة في التاريخ السياسي الأردني ألقت بضلالها على باقي مراحل التطور السياسي. كما تكشف الدراسة عن الدور الذي لعبته العوامل الاجتماعية في تشكيل النخب الحكومية ودور هذه العوامل في بروز مبدأ التوازن الجهوي الذي لعب أدواراً مهمة في التاريخ السياسي للنخب الحكومية الأردنية.

أولا: الإطار المنهجي والنظري.

أ- الإطار المنهجي

تتناول هذه الدراسة دور العوامل الاجتماعية في التجنيد السياسي في الأردن خلال الفترة ما بين عامي (١٩٤٦- ١٩٧٠)، وتعرف العوامل الاجتماعية إجرائياً، لغايات هذه الدراسة بالعوامل المتعلقة بالأصل الاجتماعي والجهوية الاجتماعية والعوامل الديمغرافية مثل السن والتعليم .

تدور الفرضية المركزية في هذه الدراسة حول مدى تحقق مبدأ التوازن الجهوي المرتبط بالأصل الاجتماعي والجغرافي وفق محددات تكوين المجتمع الأردني في عملية التجنيد السياسي في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين الماضي؛ أي مرحلة بداية بناء الدولة الحديثة ، كذلك دور العوامل الاجتماعية في تجديد عملية التمأسس السياسي والتكامل الاجتماعي، وبذلك تهدف الدراسة:

- التعرف إلى دور العوامل الاجتماعية في تكوين المجتمع السياسي الأردني وتطوره خلال فترة الدراسة.
- التعرف إلى آليات التجنيد السياسي للمناصب والأدوار القيادية في

الأردن، ودورها في التكامل السياسي والاجتماعي.

- التعرف إلى القدرات التوزيعية للنظام السياسي الأردني في بعدها الاجتماعي.
- التعرف إلى خصائص النخبة الحكومية في الأردن واتجاهاتها خلال فترة الدراسة.

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناول الظاهرة موضوع الدراسة كيفياً وكمياً لرصد وقائعها وتفسيرها، من خلال مدخلين بحثيين، هما:

- مدخل الدراسات الوثائقية (Documentary Approach).
- مدخل المسح الاجتماعي (Survey Approach).

استفادت الدراسة من المدخل الوثائقي في تقديم الإطار النظري لتكوين النخب وتحليل المفاهيم والمداخل العلمية المعاصرة التي تناولتها، كذلك تتبع تطور آليات تشكل النخب الأردنية والتحولات التي شهدتها.

أما مدخل المسح الاجتماعي، فقد وظف من أجل رصد خصائص النخب الحكومية خلال فترة الدراسة ودور العوامل الاجتماعية في تكوينها، ما وفرَّ إطاراً كمِّيا لتحليل دور هذه العوامل وتأثيرها.

ب- **الإطار النظري**: تعد النظرية الحديثة في النخبة من النظريات التي استطاعت الاستمرار والحفاظ على إطارها المنهجي وقدرتها التحليلية[1] وعلى الرغم من التمييز بين مستويين من التحليل النخبوي احدهما يعود إلى مدرسة

---

[1] .عارف، نصر محمد (١٩٩٦) . نظرية التنمية ودراسة النظم السياسية الفردية (الإمكانيات والإشكاليات ، من أعمال (المؤتمر الثالث للباحثين الشباب :التنمية السياسية).١٩٩: ٢)

النخبة التقليدية، والأخر إلى المدرسة الحديثة فإن عناصر عابرة بين المدرستين ما تزال قابلة للفحص في إطار التحليل النخبوي المعاصر [١] فقد دافع أفلاطون عن ضرورة أن تقود المجتمع ثلة من النابهين حددها بفئة الفلاسفة بينما جاء (سان سيمون) واصفا الخطوط الرئيسية للتحليل النخبوي ومحددا أن النخبة واقع لا مفر منه لأي مجتمع وأن إصلاح أي نظام حكم لا يتم إلا بتغيير النخبة[٢] .

تقوم النظرية الحديثة في النخبة على أساس أن الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة لظواهر أخرى، ولا يمكن تفسيرها أو فهمها في ذاتها وإنما يتم ذلك من خلال تحليل الظواهر المستقلة التي أوجدتها والتي تعود إلى أن ظاهرة السياسة تعدُّ عاملا متغيرا يتبع النظام الاجتماعي .

ينطلق المنظور الحديث في دراسة النخبة السياسيةعلى أساس أن المجتمع بيئة هيراركية مقسمة أفقيا إلى مراتب وطبقات قد تكون اقتصادية أو غير اقتصادية . ولا تعترف بالتقسيم الرأسي، ولكي يتمكن الباحث من فهم النظام السياسي لا بد من تحديد هيكل التقسيم الأفقي للمجتمع . والتعرف إلى العلاقة بين مكونات هذا الهيكل الاجتماعي وخصائص فئاته التي تمكّنه من امتلاك القوة [٣] .

تنطوي النظريات الفرعية المتعددة في منظور التحليل النخبوي الحديث والمعاصر على مجموعة من المفاهيم والمحددات ، ومنها مفهوم (النخبة

---

[١].د.المنوفي ، كمال (١٩٨٧). أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان لنشر والتوزيع، الكويت ، ٤٠ .

[٢].المرجع السابق ، ٤١.

[3].Zannoni ,Paolo(1978).The Concept Of Elite .European Journal Of Research,Vol.6.:18

المضادة) مقابل مفهوم (النخبة الحاكمة) ومفاهيم (الطبقة السياسية والنخبة السياسية) لدى (بوترمور) ومفاهيم (النخبة العليا والنخبة الوسطى والنخبة الهامشية) لدى كارل دويتش صاحب منظور الاتصال السياسي[١] لدى (بوترمور) ، ومفهوم (الرواسب) ومفهوم (الدوران الداخلي) لدى باريتو[٢] .

تعتمد هذه الدراسة مفهوم (المعادلة السياسية) الذي طوره أحد رواد التحليل النخبوي الحديث غايتانو موسكا[٣] إلى جانب مفاهيم فرعية مكملة ، وعلى الرغم من أن جهود موسكا في النظرية الحديثة للنخبة تعد انتقالية وحفلت الأدبيات المعاصرة بإضافات نوعية جديدة قد تكون أكثر أهمية في موضوعات تطبيقية أخرى ،إلا أن ما قدمه في (المعادلة السياسية) من مفاهيم وأطر تحليلية هي الأقرب لتفسير ظاهرة استقرار واستمرار النخب السياسية في الأردن ودور العوامل الاجتماعية في تكوينها .

يذهب مفهوم (المعادلة السياسية) لدى موسكا إلى الارتكاز على القوة التنظيمية للنخبة الحاكمة وقدرتها على تحقيق حالة من التوازن في المصالح بمعنى سيطرة النخبة الحاكمة على المفاصل الرئيسية في المجتمع وقدرتها على امتلاك مفاتيح المجتمع سواء كان ذلك من خلال التكوين

1.Deutsch ,Karl W(1974) How People and Government Deice their Fate, (Boston Houghton Mifflin Company)Second Edition.

2.Bottomore .J.B (1974) Elites and Society. New York Basic Book 12.

٣غايتانو موسكا 1858-1941 (Mosca) أستاذ العلوم السياسة والقانون الدستوري في جامعة تورينتو الإيطالية، ثم أستاذ القانون في جامعة روما ، ويعود له الفضل في تطوير نظرية النخبة ويعد واحدا من أهم ثلاثة باحثين في تطوير مدرسة دراسات النخبة الإيطالية إلى جانب باريتو وميشيل روبرت-Albertoni,1987,11)
(19)

الاجتماعي ،أو الرموز الاجتماعية ،أو القدرة الاقتصادية ، أو الرموز الدينية[1].

ويتجه مفهوم (المعادلة السياسية) في تفسير قدرة النخبة السياسية إلى تطبيق المعادلة السياسية من خلال فهم التكوين السياسي السائد في المجتمع، وبالتالي فهم نمط توزيع القوة، ومن خلال هذا الفهم يمكن للنخبة السيطرة على المجتمع بامتلاكها مفاتيح المجتمع، حيث تعد القوه الصلبة في المجتمعات البدائية هي مصدر المكانة، وهي مفتاح السيطرة، وفي مجتمعات أخرى يكون استخدام الرموز الدينية هو الأساس وفي مجتمع ثالث قد يكون التكوين الاجتماعي والقيم السائدة هي مفاتيح السيطرة ، وفي مجتمع آخر قد تكون التكنولوجيا والمعرفة هي الأساس [2].

وتعتمد ركيزة القوة لدى (موسكا) مفهوم الطبقة السياسية المكونة من نخبة حاكمة ونخبة نوعية تتألف من تكنوقراط وكبار الموظفين[3]. وفي إطار التحليل المنهجي لتحديد نظام النخبة يذهب (موسكا) إلى مدخل الملاحظة التاريخية .ومداخل المواقع والمناصب السياسية ويتم من خلالهما تحديد من يدخل في عضوية النخبة السياسية [4] .

استخدمت في الدراسة مجموعة من المفاهيم الاجتماعية والسياسية

---

[1]. د.المنوفي ، كمال (١٩٨٧). مرجع سابق ، ١٥٠ .

[2].Albertoni, Ettore(1987) Mosca and the Theory of Elitism .Oxford :Basil Blackwew,26-33.

[3]. القصبي، عبد الغفار رشاد (٢٠٠٦) .التطور السياسي والتحول الديمقراطي (التنمية السياسية وبناء الأمة) ، جامعة القاهرة ،١٧ .

[4].Albertoni , Ettore(1987).IBID ,27 .

التي تتناولها هذه الدراسة وفق التعاريف الواردة في العلوم الاجتماعية ومحدداتها الإجرائية في سياق هذه الدراسة.

- **التجنيد السياسي**:تصعيد الأفراد نحو شَغل المناصب السياسية العليا في الدولة، عن طريق التعيين المباشر من قبل المؤسسات وأدوات النظام السياسي، سواء سعى هؤلاء الأفراد إلى هذه المواقع بدافع ذاتي أو وجههم آخرون إليها، وتثير عملية التجنيد الاهتمام إذ تلقي الضوء على التركيب الاجتماعي للمجتمع والمؤسسات، وتختلف عملية التجنيد من دولة إلى أخرى أو من مرحلة إلى أخرى داخل الدولة نفسها، مما يؤثر على أداء المؤسسة التنفيذية واتجاهاتها[1] .

- **فرضية التوازن الجهوي**: توزيع المناصب السياسية في مواقع الدولة المختلفة توزيعاً جهوياً، حسب المناطق الجغرافية أو القوى الاجتماعية ذات الثقل السياسي الاجتماعي، مما يتيح توزيع الأدوار وتبادلها، ولهذا الاتجاه في تكوين النخب جوانب سلبية وأخرى ايجابية وفقاً لمستوى الاستقرار والتحديث، وهذا المفهوم هو استنتاج مطور عن مفهوم "المعادلة السياسية " لدى موسكا [2] .

- **الأصل الاجتماعي**: الجذر الاجتماعي الذي ينتمي إليه الأفراد الذين توكل إليهم مهام ومسؤوليات عليا، وعادة ما يحدد الأصل الاجتماعي وفق أصل العائلة وموطنها الأساسي ومكان الولادة . حيث تعود جذور مفهوم

---

[1]. القصبي، عبد الغفار رشاد (٢٠٠٦) .مرجع سابق ، ١٤٢-١٤٦.

[2].Kourvelaris, leorge , A .(1997). Political Sociology: structure and process London :(allyn and bacon), 19 .

الأصل الاجتماعي إلى الإطار التحليلي الذي قدمه إميل دوركهايم حول دور الأصل الاجتماعي في خلق الرموز السياسية والدينية[1] .

ـ الفاعل السياسي: الفرد أو مجموعة الأفراد أو المؤسسات ذات القدرة على صنع السياسات العامة أو التأثير بها ، أو تحديد أي السياسات يمكن أن يتبناها النظام السياسي وكيف يتم تنفيذها ، والفاعل السياسي عادة ما يتعدد ما بين الأفراد أو الجماعات المرجعية أو جماعات الضغط أو المؤسسات التنفيذية أو التشريعية ومؤسسات المجتمع المدني

ـ النظام السياسي: هو مجموعة من التفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات الإنسانية ، تتضمن عناصر القوة أو السلطة ، أو الحكم ، فالنظام السياسي يختلف عن مفهوم الدولة ، فالأول مجرد مفهوم مركب تحليلي يستخدم لفهم الظاهرة السياسية لتسهيل عملية التحليل ، والنظام ليس له وجود واقعي ، وإنما هو موجود في أذهاننا أي أنه تصور يستخدمه الباحث لتحليل جوانب الظاهرة التي تشكل محور المشكلة الدراسية [2] .

الثقافة السياسية: يعرفها (لوشان باي) بأنها مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية ، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي ، وهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي ، ويتحدد مضمون هذا المفهوم في جوهر الثقافة السياسية في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع ، وهي تعبر عن عناصر مادية

---

[1].Schmaus , Warren(2001) . Bethinking Durkheim and His Tradition. Cambridge :Cambridge University Press.

[2]. د.المنوفي ، كمال (١٩٨٧). مرجع سابق ، ٤١.

ومعنوية، وهي ثقافة فرعية وجزء من الثقافة العامة للمجتمع وهذه الثقافة لا تعرف الثبات، بل تتعرض للتغير المستمر ولا يعني القول بوجود ثقافة سياسية للمجتمع تماثل العناصر بالنسبة لسائر أفراده [1].

النخبة السياسية : يمثل التحليل النخبوي للمجتمع السياسي التركيز على سلوك صغير نسبياً من النشطين وصناع القرار، ليس على مستوى مؤسسات الحكم فقط، والنخبة السياسية هي أقلية تستأثر بالقوة السياسية وتتخذ القرارات الهامة التي تؤثر على حياة المجتمع، وهم غالباً يشكلون مجموعات متماسكة وواعية تتحقق لها السيطرة إما بفعل الانتماء العائلي، أو التحكم في موارد الإنتاج، أو تجسيد القيم الاجتماعية والدينية السائدة، أو ارتقاء المستوى التعليمي، أو حيازة مهارات معينة [2].

ثانيا: محددات البيئة السياسية.

انتقل المجتمع السياسي في الأردن إلى مرحلة استقلال الدولة، في وقت كان وما زال يحمل خصائص المجتمع التقليدي في الرموز والتعبيرات والمعاني السياسية، كما في الأدوات والوسائل ومدخلات العملية السياسية بشكل عام، مما أثر بشكل واضح في مخرجات النظام السياسي واتجاهاته، ولا نكاد نلمس تغيرات حقيقية أو تحولات موضوعية حملتها السنوات الأولى من إنشاء المملكة على ارث الإمارة، حيث حملت هذه المملكة رسمياً اسم العائلة

---

[1]. د.المنوفي ، كمال (١٩٨٧). مرجع سابق ، ١٥٠.

[2]. د.المنوفي ، كمال (١٩٨٧). مرجع سابق ، ٧٣.

الهاشمية ذات الأصول الحجازية، وهي الإشارة الواضحة لدور العامل الاجتماعي الحاسم في قيم النظام الأردني واتجاهاته[1].

وقد أضاف النظام الأردني الهاشمي أبعاداً جديدة إلى الصيغة الاجتماعية التي أضفاها على نظام الحكم من خلال صبغ هذا النظام بهوية رسالية على المستوى القومي، ترتبط بالبعد الهاشمي الديني الذي يعتقد بالنسب إلى بيت الرسول (ص)، والدور أو البعد القومي بالاستناد على تراث الثورة العربية الكبرى (١٩١٦) التي قادها الحسين بن علي ضد الحكم التركي، ضمن ترتيبات الحرب العالمية الأولى.

وقد جاءت الصيغة الهاشمية في أبعادها الاجتماعية المتمثلة في القبيلة والدور والرسالة، أي الشعور بحمل رسالة مجتمعية وتاريخية في ظل نشوء أنظمة يمنية في البيئة العربية المحيطة، استندت على قوة العامل الاجتماعي وتأثيره، حيث تأسس عدد من الأنظمة السياسية العربية على أساس عائلات حاكمة، فأطلق على أربعة أخماس الجزيرة العربية اسم (السعودية) نسبة إلى عائلة سعود التي تنتمي إلى قبيلة (رولا) وهي جزء من قبيلة أشمل وهي عنزة، كذلك الأمر في إمارات الخليج العربي مثل آل الصباح في الكويت ، وآل أبي سعيد في عُمان، وآل النهيان في أبو ظبي، وآل مكتوم في دبي، والقاسمي في الشارقة، في حين سيطرت عائلات نافذة في أقطار عربية أخرى مثل عائلات العظمة والأناسي والبرزتني والقدسي والعسلي وغيرها في سوريا (في نهاية الأربعينيات)، واتخذت السلطة في لبنان في تلك المرحلة عائلات

---

[1]. سلامه ، غسان (١٩٩٩) . المجتمع والدولة في المشرق العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٦-٢١.

تتوارث الحكم أهمها (آل شهاب وأرسلان وجنبلاط والأسعد والخازن وفرنجية وكرامي والصلح والجميل) [1].

وتستمد هذه الصيغة من الأنظمة التقليدية شرعيتها من العائلة باعتبار أنها امتداد للنظام الأبوي [2] ، ومن التركيز على قيم العائلة كالطاعة والاحترام والإجلال والدعم الذي تتلقاه من المؤسسات والقوى التقليدية في المجتمع، واعتمادها على الإكراه والقوى الخارجية مما أدى في بعض الحالات إلى نشوء حكم نخبوي استبدادي متوارث[3] إلا أن الصيغة الهاشمية لنظام الحكم في الأردن تبدو قد نحت بنفسها في بعض الجوانب عن التيار السائد في الصيغ الأبوية العربية التي ما يزال بعضها إلى اليوم وذلك من خلال عوامل عدة، أهمها:

- استناد الفكرة الهاشمية في التعبير عن نفسها على أسس رسالية، باعتبار أنها تعبر عن مضمون رسالي بأبعاد دينية أكثر من الصيغة العائلية مع حفاظها على بعض المعايير العائلية التقليدية.

- ظهور برنامج عمل سياسي هاشمي على المستوى القومي، ظهر في السلوك السياسي للملك عبد الله الأول في علاقاته مع الأقطار العربية، وفي وحدة الضفتين كما ظهر هذا البرنامج في صيغ مختلفة في عهد الملك حسين.

---

[1]. بركات، حليم (١٩٩١). المجتمع العبي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ف١، ص ٢٧٩.

[2]. شرابي ، هشام (٢٠٠٠) . النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٣٦-٣٧ .

[3]. حجازي، مصطفى (١٩٩٢). التخلف الاجتماعي سيكولوجية الإنسان المقهور، الطبعة السادسة.

- استفادت العائلة الهاشمية من علاقاتها المتينة مع الغرب في محاولات التحديث السياسي والاجتماعي على الصعيد الداخلي في مراحل لاحقة.

- أثر البرنامج الهاشمي في صيغته واتجاهاته الغربية على اتجاهات التجنيد السياسي في الأردن وعلى هوية النخبة السياسية الحاكمية، وبالتحديد في المراحل الأولى للنظام السياسي.

وفي بداية مرحلة الانتقال من التقليدية إلى التحديث سادت قيم اجتماعية وسياسية متباينة بين الوحدات الاجتماعية والسياسية، حيث احتاجت البيئة الداخلية إلى نوع من التصالح أو بناء تنشئة سياسية جديدة، واتصفت علاقات نظام الحكم مع القوى الغربية بنوع من التبعية والاسترضاء والتوافق المتبادل[1]، بينما اتسمت علاقات نظام الحكم مع القوى الاجتماعية والنخب غير الأردنية بسمة التبادلية الفوقية، أما علاقات نظام الحكم مع العشائر والقوى الاجتماعية الأردنية فقد اتسمت بتفاعلات شبه إكراهية مطلوبة وفوقية، فلقد كانت خارطة توزيع المناصب السياسية في الأردن في هذه المرحلة ليست لصالح الشرق أردنيين، حيث استند النظام على العرب من غير الأردنيين وأقليات غربية ومحلية أخرى[2]، ويوضح الجدول رقم (١) توزيع النخب الحكومية حسب الأصول الاجتماعية والجغرافية حيث لم يشكل الشرق أردنيين سوى ٢٢٪.

---

[1]. حداد، مهنا (١٩٩١). تمأسس وتشكيل المجتمع في الأردن بين الواقع والاتجاهات، د.ن، اربد، ٢.

[2]. حداد، مهنا (١٩٩١). المرجع نفسه، ٢-٣.

جدول رقم (١)

توزيع النخب الحكومية خلال مرحلة التأسيس ١٩٢١-١٩٤٧

الحكومات	أردني		سوري ولبناني		فلسطيني		حجازي		أصول أخرى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أعضاء الحكومات ١٩٢١- ١٩٢٩	٣	٥,٢	٢٠	٣٤,٤	٢٢	٣٧,٩	٧	١٢,١	٦	١٠,٣	٥٨	١٠٠
أعضاء الحكومات ١٩٢٩- ١٩٤٧	٢٨	٤٧,٥	٨	١٠	٢٥	٣١,٣	٤	٥	٦	٦,٣	٨٠	١٠٠
المجموع للمرحلة ١٩٢١- ١٩٤٧	٣١	٢٢,٤	٢٨	٢٠,٨	٤٧	٣٤	١١	٧,٩	١٢	٨,٨	١٣٨	١٠٠

جدول تجميعي من اعداد الباحث .

وفي أثناء المرحلة الانتقالية التي سادت بعد الاستقلال حمل المجتمع السياسي الأردني تناقضاته الأولى التي تمثلت في غربة القوى الاجتماعية المحلية وشعورها بالغياب عن الدولة ومؤسساتها وعدم تمثيلها بشكل موضوعي في تلك المؤسسات، وعدم وضوح الهوية الوطنية الأردنية التي تأثرت بتناقضات جديدة جاءت بها ظروف طارئة إلى جانب تراكم تراث التجربة السابقة وأهم هذه الظروف تطورات القضية الفلسطينية وهجرة اللاجئين إلى الأردن ووحدة الضفتين التي أفضت إلى واقع سياسي واجتماعي جديد.

ولعل من بين أهم التحولات الداخلية التي عملت على تطور المجتمع السياسي الأردني في هذه المرحلة ظهور الدستور الأردني الأكثر ليبرالية في عهد الملك طلال بن عبد الله، ثم تولي الملك حسين بن طلال الحكم برؤى جديد وبرنامج عمل جديد أعاد صياغة النخب السياسية الحكومية وأدوات التجنيد السياسي وفق الرؤية التي استمرت طوال أكثر من أربعة عقود واعتمدت المعايير التالية[1]:

- التمسك بزمام طرفي التحديث والتقليدية دون التفريط بأحدهما.
- إعادة تأهيل البرنامج الهاشمي بصيغة تبدو غير متناقضة مع الهوية الوطنية الأردنية.
- إنتاج فرضية التوازن الجهوي اجتماعياً وجغرافياً في تكوين النخبة السياسية الحكومية في الخطاب الرسمي بغض النظر عن مدى تحققها.

---

[1] .Linda Layne,(1984), Home and Homeland: The Dialogic of Tribal and National Identities in Jordan (Princeton: Princeton University Press. Pp. 204. - Robert Satloff (1994), From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition (Oxford University Press, 1994

- إعادة تأهيل القوى التقليدية المتمثلة في العشائر والزعامات بصيغ التوارث والتبني السياسي.

لقد عملت السلطة المركزية للدولة خلال هذه المرحلة وطوال العقود الماضية على توجيه التنمية السياسية نحو إضعاف سلطة القبيلة وشرعيتها وتعزيز سلطة الدولة وشرعيتها في المقابل لكن اتجاهات التنمية السياسية وأطر التكامل الاجتماعي الذي فرضته الدولة في المجتمعات المحلية حمل كثيراً من التناقضات أهمها الربط بين أطراف النظامين التقليدي والحديث، القبيلة والدولة[1] ، والإبقاء على المكانة الخاصة بالأقليات الاجتماعية ففي الوقت الذي يفترض أن تسعى فيه الدولة نحو تعزيز أدوارها وحضورها السياسي واجتماعي ساهم النظام السياسي في دعم بعض القبائل وتعزيز حضورها وإفراد أدوار سياسية لها وإهمال قبائل وقوى اجتماعية أخرى، وفي الوقت الذي كان فيه الملك حسين يدعو إلى التحديث وبناء المؤسسات، كان يؤكد على دور القوى الاجتماعية التقليدية، وقد ظهر لأول مرة تعبير " الأسرة الأردنية الواحدة " على لسان الملك حسين عام (١٩٥٦)، في ظل تناقض حاد وحالتي استقطاب بين التحديث من جهة والتقليدية من جهة أخرى، وضمن حالتي التناقض بين التحديث وعدم الاستقرار[2] .

---

[1] .Robert Satloff 1994, 29-42.

[2]. Aruri, Naseer H. 1972, Jordan: A Study in Political Development 1921-1965. The Hague: Martinus Nijhoff ,11.

ولقد ساهمت هذه الوضعية في نمو مراكز قوى قبلية في بعض المدن الأردنية وفي مدن الضفة الغربية على حساب أطراف أخرى في المجتمع ففي حاله الكرك على سبيل المثال دعمت الحكومات المركزية قبيلة (المجالي) في الاستمرار في النفوذ على صعيد المجتمع السياسي المحلي والوطني، كما هو الحال في نفوذ القبيلة في المرحلة السابقة (قبل الخمسينيات) أي أن النظام المركزي ضمن لهذه القبيلة سلامة الانتقال من مرحلة إلى أخرى، والحفاظ على مكتسبات قديمة في عهد جيد يفترض أن تتبدل فيه أدوات التجنيد السياسي ومكوناته ولقد لاحظنا استمرارية هذا الدور في التحول الديمقراطي الأخير فيما بعد عام (١٩٨٩) حينما ضمنت الدولة للنخبة السياسية الاستمرارية نفسها في النفوذ من خلال تعزيز فرص التجنيد السياسي أمام أبنائها مما وفر لهم زعامة استثنائية داخل مجتمعهم.

ثالثا: المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية.

قدر عدد سكان الأردن عام (١٩٤٩) بحوالي مليون وربع المليون نسمة منهم (٤٠٠) ألف نسمة هم سكان الضفة الغربية الأصليون وحوالي (٤٥٠) ألف نسمة من الفلسطينيين المهاجرين إلى الضفتين بعد حرب (١٩٤٨) ولقد عملت هجرات النازحين الفلسطينيين على إحداث تغيرات جوهرية في المعادلة الديمغرافية الأردنية التي ظهرت في معدلات النمو السكاني، حيث كانت عمان وجهة المهاجرين الوافدين إلى الأردن، إذ بلغ عد سكانها عام (١٩٤٩) حوالي (٨٧٥٩١) نسمة منهم (٦٢) ألف مهاجر، باستثناء أعداد المهاجرين الفلسطينيين الذين نزحوا عقب النكبة الفلسطينية[١].

---

١. الربابعة ، أحمد وحموده ،أحمد (١٩٩١)، السكان والحياة الاجتماعية، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ص ١٧.

وبالعودة إلى تاريخ الهجرات الفلسطينية إلى شرق الأردن وأثرها في عمليات تكوين النخب الحكومية والتجنيد السياسي للوظائف[1] العامة نجد أن السكان الفلسطينيين وفي إطار الدولة الأردنية وقد دخلوا من أبواب عدة، الأول قديم يعود إلى الربع الأول من القرن العشرين حين تشكلت النظارة الأولى أو مجلس المستشارين وكانت تشتمل على نخبة فلسطينية مثل أحمد بك مريود، وأمين بك التميمي، ومظهر ارسلان، ومحمد الشنقيطي ورشدي بك الصفدي، واتسمت هذه المرحلة بسيطرة الأقليات العربية من سوريا ولبنان والعراق وفلسطين والحجاز على الإدارة العامة في البلاد، مما أدى إلى تململ وغضب النخبة الأردنية التي نالت قسطاً من التعليم والخبرة، فهؤلاء كانوا يشعرون بحقهم في المشاركة في الإدارة العامة للبلاد، مما ساهم في إحداث حالة من النفور والنقمة حينما لمس أبناء المنطقة أن وظائف الدولة تذهب إلى هؤلاء الوافدين[2]، في حين جاءت الموجة الثانية من الهجرة الفلسطينية بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام (١٩٤٨) وتوزع هؤلاء النازحون شمال ووسط الأردن والموجة الثالثة جاءت بعد وحدة الضفتين وتوسع حدود المملكة، ولم يتوقف دور الهجرة الوافدة في تطور شخصية الأردن الديموغرافية وتنوع مجموعاته السكانية ونمو حجمه السكاني عند سنوات الخمسينيات، فقد شهد عقد الستينيات – وبالتحديد بعد حرب حزيران (١٩٦٧) – الموجة الرابعة

---

[1]. انظر إلى :الموسى سليمان: (٢٠٠٣) التحولات الاجتماعية في الأردن (١٩٤٥ – ١٩٧٠)- نسيبة حازم: تاريخ الأردن السياسي المعاصر (١٩٥٢ – ١٩٦٧) منشورات لجنة تاريخ الأردن.

[2]. الموسى، سليمان و الماضي، منيب، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مكتبة المحتسب، عمان.

من الهجرة الفلسطينية بلجوء حوالي (٤٠٠) ألف فلسطيني إلى الضفة الشرقية إلى جانب أعداد كبيرة من المهاجرين الذين نزحوا إلى الضفة الغربية بين عامي (١٩٥٠- ١٩٦٧) بحثاً عن ظروف عمل واستثمار أفضل[١] إلى الحد الذي ارتفع فيه النمو السكاني خلال الأعوام (١٩٦١ – ١٩٦٨) إلى (٥٦,٤ ٪)[٢] .

رغم أن مرحلة بداية التحديث السياسي والاجتماعي والاقتصادي قد شهدت بداية التخطيط الحديث، إلا أن المؤشرات الاقتصادية ظلت متواضعة إذ أن مجموع الناتج الوطني الأردني عام (١٩٥٢) لم يتجاوز (٥١) مليون دينار وارتفع في نهاية عام (١٩٦٧) إلى (١٧٥) مليون دينار، أما موازنة الحكومة فقد كانت (٥٤,٨٧٠) مليون دينار عام (١٩٦٦)، وفي حين كانت الصادرات الأردنية في عام (١٩٥٠) لا تتجاوز مليون ونصف المليون، بلغت الواردات (١٠) ملايين ونصف مليون دينار، ووصلت الواردات الأردنية عام (١٩٦٩) حولي (٦٧) مليون دينار، والصادرات (١٤) مليون دينار فقط واعتمدت الموازنة على الموارد الخارجية الأجنبية بشكل واضح والتي بدأت بالمساعدات والقروض البريطانية إلى عام (١٩٥٦) بداية دخول المساعدات الأمريكية وصولاً إلى عام (١٩٦٦) وبعد عام (١٩٦٧) بدأت تظهر مساعدات الدول النفطية العربية، ولقد شكلت هذه المرحلة مقدمة بداية الرأسمالية والإنتاج السلعي الصغير وتضخم قطاع الخدمات على حساب تراجع قطاع

---

١. الربابعة ، أحمد وحموده ،أحمد (١٩٩١)، مرجع سابق، ٢٢ .

٢. العجلوني ، محمد(١٩٩٤) النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي في الأردن: دراسة في أثر النمو الاقتصادي في المجتمع الأردني منذ الستينيات وحتى الثمانينيات، ط١، عمان، ١٩.

الزراعة وتواضع حجم إسهامه في الصناعة [1].

ولقد بقيت ثنائية (ريفي – حضري) القيمة السائدة في المرحلة الإنتقالية في حين تضاءل حجم البداوة بين بدايات الاستقرار واندماج اللاجئين الفلسطينيين في المجتمع الأردني، كما وجدت مؤسسات العمل نفسها أمام خيار التحديث، الذي يتمثل في انخراط فئات واسعة من العمال والسكان في أنماط إنتاج جديدة تحت مظلة ثنائية (ريفي – حضري) مقابل بدايات انسحاب النمط التقليدي (بدوي–حضري) وهي أقرب ما تكون البدايات الرأسمالية وما قبلها في المقابل بقي سكان المدن الناشئة في الأردن ينظرون إلى البدوي المتريف على أساس انتمائه إلى بيئته الناشئة، حيث شكلت هذه الفئة أيدي عاملة رخيصة استخدمت لتضخيم الإنتاج وتكديس الثروات[2] ، فلقد أخذت عمليات التحضر في المجتمع الأردني تتلمس بداياتها في الفترة من (١٩٥٢ – ١٩٦١)، ولكن زخم هذه العملية كان أكبر وأكثف بين عامي (١٩٦١ – ١٩٧٠) [3].

رابعا: اتجاهات التجنيد السياسي في ضوء تحولات الدولة والنخب السياسية

لقد شهد المجتمع السياسي الأردني خلال هذه الفترة (١٩٤٦، ١٩٧٠) تحولات عميقة نالت طبيعة الفاعل السياسي والاجتماعي

---

[1]. نسيبة، حازم (١٩٩٠)، تاريخ الأردن السياسي المعاصر (١٩٥٢ – ١٩٦٧)، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ٢٧.

[2]. ضاهر ، مسعود ،(١٩٨٦) المشرق العربي من البداوة إلى الدولة الحديثة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٦، ص٢-٣.

[3]. مهنا، أمين ، (١٩٨٦). التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، دار الجيل، الدار العربية للتوزيع، عمان، ص ٨٨-٨٩.

على مستويات الأفراد والجماعات والمؤسسات والتكوينات الاجتماعية، مما طال بنية المجتمع السياسي بشكل عام وبنية الجماعات الفاعلة، إضافة إلى ظهور جماعات جديدة وتشكل علاقات وأدوار أخرى إلى جانب العلاقات والأدوار القديمة، ونرصد فيما يلي أهم اتجاهات النخب الحكومية في ضوء تحولات الدولة والنخب السياسية.

١ـ تحولات السلطة والشرعية:

لقد شهد الربع الأول من عمر المملكة تحولات واضحة في بنية النظام الاجتماعي – السياسي في الأردن وقد ساهم في ذلك مجموعة من العوامل الدينامكية الذاتية، حيث جاء عهد الاستقلال في الأردن وبداية بناء الدولة الحديثة منذ مطلع الخمسينيات (من القرن العشرين) في أجواء محتشدة بالتحديات في ظل اقتصاد يعتمد على الندرة في الموارد والتدني الواضح في الموارد والتدني في تنمية القوى البشرية، وفي ضوء تحدي إقليمي عنيف تمثل في التحدي الصهيوني وضم جزء من فلسطين إلى المملكة الناشئة وما لحق ذلك من تغيير في معالم الخارطة الديموغرافية والأولويات الوطنية، ولقد أفضى ذلك كله إلى التحولات المهمة في شخصية الدولة واتجاهات السلطة وتكوينها الاجتماعي، وعاش الأردن منذ الخمسينيات مرحلة تماسس جديد أثرت على اتجاهات التجنيد السياسي وتكوي النخب الحكومية، وأهم مظاهر هذا التأثير[1]:

---

[1]. Day, Arthur R, (1986):East Bank / West Bank Jordan and the Prospects of peace, New York Council of Foreign - Gubser, Peter, (1983) Jordan Crossroads of Middle Eastern Events, London : west View Press

- الإفادة من الميراث والخبرة التاريخية السابقة للنظام السياسي، والمتمثلة في استمرارية الحضور السياسي للنخب التقليدية ذاتها على مستوى الإدارة السياسية المحلية وعلى المستوى الوطني.

- إفادة عملية التمأسس الجديدة في ضوء الدستور الليبرالي، وعهد الملك حسين في توفير فرص جديدة أمام أبناء القبائل الأردنية وذلك من أجل توظيف التجنيد السياسي في محاولة إعادة صياغة شرعية الدولة.

- تأثرت اتجاهات التجنيد السياسي بأجواء الحريات والعمل الحزبي في عقد الخمسينيات عن طريق فتح أبواب أخرى لدخول فئات جديدة للنخب الحكومية، وأسهم هذا الأمر في إعادة إنتاج التكامل السياسي بين المجتمع والدولة.

- لم تعد القبيلة على أهميتها هي الوحدة الأساسية والوحيدة للتنشئة والتجنيد السياسي كما كان الحال في المرحلة التقليدية بل عمل التعليم والإدارة على إعادة صياغة القبيلة التي شهدت هي الأخرى تحولات واضحة في دورها الاجتماعي السياسي.

وبالعودة إلى علاقة السلطة المركزية الجديدة بخطابها الإصلاحي مع المجتمع السياسي بشكل عام، نلمح الآلية التي وفرت بيئة داخلية ملائمة لاستمرار النظام السياسي في أداء وظائفه وهي الاعتماد على مبدأ التقليدية والتحديث السياسي معاً، إذ بينما سعت الدولة الأردنية لفتح المجال أمام الأجيال الجديدة عن طريق تأهيلهم بالتعليم والإدارة، وتوفير فرص التنشئة السياسية وفتح باب المشاركة السياسية أمامها، كان الملك والحكومة المركزية يعملون عن كثب مع الشيوخ التقليديين، حيث ارتبط الملك معهم بعلاقة تبادلية في دعم شرعية كل منهم، فطوال هذه المرحلة استمر عقد

اللقاءات والاجتماعات في المناسبات المختلفة التي يحضرها الشيوخ والوجهاء التقليديون، وعادة ما يطلب منهم تعبير عن التضامن مع إدارة الحكم، كما تفوض الحكومة بعض السلطة المحلية للشيوخ في العمل التقليدي، وتساعدهم في زعامتهم المحلية، ولقد تتوج هذا السلوك بإنشاء مجلس خاص بالشيوخ في مطلع السبعينيات.

وشهدت هذه المرحلة إعادة تأهيل دور القبيلة التقليدي عبر أدوات التجنيد السياسي وفي الضفتين، فبينما استندت السلطة في تعزيز مكانتها وتجديد شرعيتها على تحالفات تاريخية مع عائلات فلسطينية مثل الجعبري والنشاشيبي وطوقان، عملت على إحداث انقسامات في عائلات أخرى لضمن المزيد من تعزيز الشرعية والسلطة وفي المقابل استمرت الحكومة المركزية في تجديد آليات علاقاتها بالقبائل في الضفة الشرقية، واعتمدت أحياناً على استمرارية هذه العلاقة باستمرار تجديد دماء النخب الحكومية من أبناء تلك القبائل كما هو الحال في قبائل الكرك والسلط واربد.

لا يمكن أن نغفل دور الدولة في العمل على إضعاف دور القبيلة خلال هذه المرحلة في سبيل دعم موقف الدولة وشرعيتها، لكن نهج التنمية السياسية وأطر التكامل الاجتماعي الذي نهجته الدولة أبقى آليات التجنيد السياسي التي تعتمد على المرجعية القبلية ذاتها على أساس أن هذا المعطى هو نوع من أدوات إخضاع القبيلة والسيطرة عليها.

٢ـ تحولات الولاء والهوية

فتح النشاط السياسي للدولة الأردنية خلال العقود الماضية الباب واسعاً أمام عوامل تفتيت الولاء السياسي للقبيلة لصالح الولاء للنظام السياسي، وفي المقابل تخلت القبيلة تدريجياً عن وظائفها التي تتمتع بها

لمصلحة الطبقات والحكومة معاً وفي الدرجة الأول لمصلحة أبنائها الذين دخلوا أطر النخب لحكومية، حيث يظهر التعبير عن التغيرات حيال مضامين الولاء والهوية أثناء التحولات السياسية وأثناء عمليات التجنيد السياسي، وحينما تتاح الفرصة للتعبير السياسي المباشر، إلا أن جوهر الهوية العامة للقبيلة لم يتغير بشكل جذري وبقت القبيلة قادرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة وعلى إنتاج شروط استمرارية دورها في ظل الولاء للدولة ومؤسساتها ورموزها[1].

وعلى صعيد الأحداث الإقليمية المتعلقة بالمجال العربي والتطورات الفلسطينية كما كانت الأحداث هي المؤشر الأكبر على تحولات الولاء والهوية في عمليات تكوين النخب الحكومية المحلية، فبعد وحدة الضفتين جراء حرب (١٩٤٨) وإعادة صياغة الخارطة الديموغرافية والجغرافية للدولة ظهرت محددات جديدة للولاء والهوية، تم التعبير عنها عن طريق أدوات التجنيد السياسي للمناصب العليا في الدولة لضمان تكريس الواقع الجديد وإضفاء المزيد من الشرعية وتحقيق معادلة الولاء والهوية على النظام السياسي في عمان، رغم أن النخب الفلسطينية كانت حاضرة في مرحلة الإمارة بشكل واضح وكبير إلا أن هذه النخب باتت تملك الشرعية مجدداً في عمليات إعادة مأسسة الدولة التي تبناها الملك حسين طوال عقدي الخمسينيات والستينيات[2].

ولقد عمل المجال العربي الإقليمي وتطورات القضية الفلسطينية على

---

[1] .Satloff, 1984, Ibid., 92- 111.

[2] .لوسن، فرد ٢٠٠٣ ، توطين أركان السيادة في الأردن (١٩٢١ – ١٩٥٤)، دراسات في تاريخ الأردن الإجتماعي، مرجع سابق، ص:٢٢١.

تصعيد اتجاهات تكوين النخب الحكومية حينما دخلت السلطة الأردنية في معركة الدفاع عن شخصيتها الجديدة عن طريق كسب المزيد من ممثلي الإقليم الفلسطيني من المملكة الأردنية، ولعل أبرز هذه التحديات هو ظهور منظمة(فتح) على أعتاب الستينيات، والتي عملت على إعادة صياغة الهوية الفلسطينية في صيغة نضالية مما شكل تحدياً واضحاً لأنوية الهوية الجديدة التي عمل النظام الأردني على صياغتها.

٣ـ تأثير صعود الطبقة الوسطى:

شهدت هذه المرحلة بداية الأنوية الأولى لصعود الطبقة الوسطى واتساع قاعدتها وتأثيرها في المجتمع السياسي الأردني، ما أثر بشكل واضح على الأدوات التقليدية للتصعيد النخب الحكومية، حيث عملت الطبقة الوسطى المتعلمة على إيجاد حالة من الوعي السياسي المختلف، الذي خلق التقاطع أحياناً بين الولاء القبلي وبين ولائهم الطبقي.

وقد ساهم صعود الطبقة والوسطى المتعلمة إلى درجة واضحة في توجيه الكثير من قيم الثقافة السياسية التقليدية لصالح هذه الطبقة، ومحاربة أية قيم أخرى إذا تعارضت مع مصالحها وبدا ذلك واضحاً منذ الخمسينيات والستينيات حينما عبّر ناشطون سياسيون من أبناء الطبقة الوسطى عن معارضتهم للنظام السياسي التقليدي والإصلاحي في عمان، كما ظهر آنذاك نشاط الأحزاب والمنظمات السياسية والهيئات الطلابية تجلى هذا الأمر في الانتخابات النيابية في عقد الخمسينيات حيث حرص أبناء هذه الطبقة في بدايات تشكلها على تمثيل مصالحها عن طريق الأحزاب والمنظمات والنقابات.

٤ـ الشخصية الديمغرافية الجديدة

كما لاحظنا سابقاً فقد مر التكوين الاجتماعي والسياسي للأردن في مرحلة التحديث بظروف طوارئ تاريخية مستمرة فالزيادة السكانية غير الطبيعية التي شهدها الأردن عبر الهجرات القسرية بعد حرب (١٩٤٨) وبعد وحدة الضفتين وأثر حرب حزيران عام (١٩٦٧) عملت على إحداث تغيرات جذرية في الشخصية الديموغرافية الأردنية، فقد كان الفلسطينيون أكثر ثقافة ووعياً سياسياً من السكان الأردنيين، وانعكس ذلك من خلال قدرتهم على التنظيم والتعبئة السياسية وعلى سبيل المثال فقد كان حوالي (٥٠٪) من الأطفال الفلسطينيين منهم في سن الدراسة يذهبون إلى المدرسة، بينما لم يذهب إلى المدرسة أكثر من (٢٠٪) من أقرانهم في الضفة الشرقية كذلك كان استهلاك الفلسطينيين من وسائل الإعلام أكبر من مقابلة عند سكان الضفة الشرقية وينسحب هذا الأمر على المستويات الصحية والفروق في درجات التحضر، مما يدل بشكل عام على فروق واضحة في مستوى عملية التحديث التي مر بها كل من المجتمعين[١].

ولقد عملت الشخصية الديموغرافية الجديدة في مرحلة التحديث وعدم الاستقرار على زيادة حجم الضغط على النظام السياسي لتوفير توازنات جهوية بين مختلف الأقاليم في توزيع المكتسبات التنموية وفي التعيين بالمناصب العليا في الدولة وإيجاد فرص عمل جديدة لعشرات الآلاف من الناس مقابل الحفاظ على الاستقرار والولاء للنظام السياسي.

وتميزت هذه البيئة بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية

---

[١] .مهنا، أمين ، (١٩٨٦). التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، دار الجيل، الدار العربية للتوزيع، عمان، ص ٨٩.

الطارئة بظهور علاقات إنتاج وأنماط اجتماعية مختلفة لم يألفها المجتمع الأردني نتيجة للأنشطة الطفيلية التي بدأت في الظهور كأعمال الوساطة و السمسرة والاتجار الواسع بالأرض مما جعل قيم الربح والإثراء السريع تتربع على سلم القيم في حقل العمل ومنظومته، حيث تزامن هذا الارتفاع لقيم الثراء والاستهلاك مع تراجع قيم بعض المهن والوظائف المرتبطة بالتفوق العملي والجهد الفكري والمعنوي .

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن الظروف التي عملت على صياغة الشخصية الديموغرافية الجديدة قادت معها بروز قيم التنافس السياسي بين سلطة الدولة وبين النزوع السلطوي المسلح لدى فصائل المقاومة الفلسطينية وبالتحديد في سنوات السينيات هذا الأمر الذي أصبح هاجساً جديداً في معادلات تكوين النخب الحكومية لضمان المزيد من الاستقرار والولاء.

خامسا : مصادر تكوين النخبة

ساهمت مؤسسات نظامية وأخرى غير نظامية في تشيكل النخبة الحكومية خلال فترة بداية تأسيس الدولة الحديثة، وما يزال العديد هذه المؤسسات تتحكم في خيوط تصعيد الأفراد في السلم الحكومي ، يرصد خلال فترة الخمسينات وحتى مطلع السبعينيات أربع مؤسسات نظامية ساهمت في تشكيل النخب الحكومية ومدت النظام بموارده البشرية الأساسية إلى جانب العشيرة والقبيلة والأقليات ، والتي تعد على حواف المؤسسات غير النظامية كما تبدو في المشهد الاجتماعي والسياسي الأردني .

- **البيراقراط والتكنوقراط الإداري .**

تعد الإدارة الحكومية التي أخذت تتمأسس خلال هذه المرحلة احد أهم مصادر قوة النظام السياسي الأردني ، حيث شيدت الإدارة العامة على

قواعد من الصرامة والمهنية مقارنة مع المحيط الإقليمي ، فأسهمت بشكل أساسي في تكوين نسيج النخب الحكومية .

لقد بقي سكان الضفة الشرقية في بدايات هذه المرحلة يعانون من الشعور نفسه الذي ساد في مرحلة الإمارة والمتمثل في تواضع حجم وجودهم في النخب الحكومية[1]، إلا أنه ومع بدايات عقد الستينيات ومع ازدياد وتيرة عملية التحديث في أبنية الدولة ووظائفها بدا واضحاً ازدياد حجم الإدارة الحكومية وتضخمه مما أنتج ما يمكن أن يطلق علية بداية "دولة البيروقراط الأردني" التي أثرت في اتجاهات عملية التجنيد للإدارة العامة بسائر مستوياتها وقد أسهمت حكومات وصفي التل الثلاث في هذا الدور بشكل واضح.

شهدت هذه المرحلة ظهور المؤسسات العامة الرئيسة في الأردن، وأهمها الإذاعة الأردنية (١٩٥٦) دائرة الأحوال المدنية عام (١٩٦٦) الدفاع المدني (١٩٥٦)، الجامعة الأردنية (١٩٦٢)، مؤسسة رعاية الشباب (١٩٦٦)، مدينة الحسين للشباب (١٩٦٨)، دائرة الثقافة والفنون (١٩٦٦)، التلفزيون الأردني (١٩٦٨)، وكالة الأنباء الأردنية (١٩٦٩)، دائرة الموازنة العامة (١٩٦٠)، بنك الإنماء الصناعي (١٩٦٥)، معهد الإدارة العامة (١٩٦٨)، سلطة المصادر الطبيعية (١٩٦٦)، مؤسسة الإقراض الزراعي (١٩٥٩)، البنك المركزي الأردني (١٩٥٩)، وغيرها من المؤسسات العامة التي احتاجت إلى نخب إدارية جديدة ، فيما ساهمت بالتالي في تكوين النخب ومد المؤسسات بها.

---

[1] .الحوراني، هاني (٢٠٠٣)، مرجع سابق، ١٩١ - ١٩٢

توصف مدرسة البيرقراط الأردني بالثبات والتراكم وهو ما سيجعل لها ادوار حاسمة في مراحل لاحقة في تحديد مصادر تكوين النخب الحكومية واتجاهاتها الاجتماعية والسياسية ، وعلى رأس هذه المدرسة يقف رئيسا حكومات من أشهر رموز النخب الأردنية وصفي التل وهزاع المجالي .

ويبرز في هذا المجال بشكل لافت قدرة المؤسسات الإعلامية على تصعيد رموز في النخب الحكومية الأردنية وهو ما فعلته الإذاعة الأردنية، ودائرة المطبوعات والنشر، حيث شكلت الإذاعة الأردنية مؤسسة أكبر من المفهوم التقليدي لمؤسسة إعلامية رسمية بل تحولت إلى مدرسة في تخريج النخب السياسية من مدراء الإذاعة الذين وصلوا إلى مراكز هامة (ناصر الدين النشاشيبي، ثابت الخالدي، عبد المنعم الرفاعي، وصفي التل، صلاح أبو زيد، الشريف عبد الحميد شرف ، موسى الكيلاني،نصوح المجالي، محمد الخطيب، ...)[1]

- **الجيش والمؤسسة الأمنية:**

لعب ضباط الجيش الأردني والمؤسسات الأمنية الأخرى دورا أساسي في مد مؤسسات الدولة برموز النخب الحكومية من جهة، ومارست هذه المؤسسات نفوذها في تحديد معايير النخب الحكومية، والحكم على مدى ملائمة الأشخاص لشغل المواقع الحكومية.

في عقد الخمسينيات مارس الجيش ضغوطا وأدوارا سياسية وسط

---

[1]. انظر إلى:– أبو جبلة، عامر (٢٠٠٣)،سيرة إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية، (١٩٥٦ – ١٩٩٦).– أبو جربيع، محمد (٢٠٠٣)إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية في الخمسينيات والستينيات: المجال السياسي وبلورة الشخصية الوطنية.

الأزمة التي شهدتها تجربة التعددية السياسية القصيرة[1] اثر هذا الدور في نهج تشكيل حكومات عدة، وفي إقالة حكومات أخرى ، كما هو الحال في موقف قيادات عسكرية من الحكومة الائتلافية، حيث بدا يظهر الدور السياسي للجيش منذ حكومة المفتي ١٩٥٦ من خلال ضغوطات الضباط الأحرار التي مورست في تصعيد بعض القيادات الحكومية أو في محاربة أخرى والتحريض على إقالتها [2] ، ومن المعروف إن العديد من رموز الحركات العسكرية وحلفاؤهم في الخمسينات قد تم تصعيدهم في سلم النخب الحكومية واحتلوا مواقع وزارية وأمنية مثل معن أبو نوار، نذير رشيد، عبد الحليم النمر ، علي أبو نوار وغيرهم .

الدور الثاني الذي لعبته المؤسسات العسكرية يبدو أكثر عمقا حينما بدأت الأحوال تميل نحو الاستقرار في المرة الأولى بعد تراجع التعددية السياسية وحضر الأحزاب السياسية والمرة الثانية بعد أحداث أيلول عام ١٩٧٠ وفي الحالتين كانت تلك المؤسسات هي رمز الاستقرار حيث أصبح مفهوم الأمن والاستقرار المفهوم الأول في العقيدة السياسي المحلية ما منح تلك المؤسسات دورا حاسما في تشكيل النخب الحكومية وفي تحديد أوصافها ولم تخلو الحكومات الأردنية لعقود من وجود وزراء وقيادات ادراية عليا من خلفيات عسكرية .

- **جماعة الإخوان المسلمين**

---

[1] .العدوان، عبد الحليم (٢٠٠٧)، التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٢١-١٩٨٩ ، مركز الرياديين للدراسات والأبحاث ، عمان .

[2] .القضاة ، احمد (١٩٩٩)،الأزمة السياسية في الأردن ١٩٥٠-١٩٥٧ ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك.

حافظ كل من النظام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين على علاقات تكافل تبادلية تقوم على الدعم المتبادل[1] ، وتم اختبار هذه العلاقة في ظروف طوارئ حرجة ، في الخمسينيات في مواجهة اليساريين والمد القومي التي بدت وكأنها تهدد النظام ، وفي مطلع السبعينيات في مواجهة المنظمات الفلسطينية[2] وخلال هذه المرحلة أصبح قادة ونخب الجماعة احد أهم مصادر التجنيد السياسي المباشر وغير المباشر في الحكومات والمؤسسات العامة للدولة .

كانت المنافذ مفتوحة بشكل واضح أمام نخب جماعة الإخوان المسلمين للوصول للمراكز الحكومية وتحديدا في وزارتي التربية والتعليم والأوقاف والشؤون الإسلامية)، وعلى سبيل المثال عمل إسحاق الفرحان الذي أصبح فيما بعد أمين عام جبهة العمل الإسلامية، رئيسا لقسم المناهج في وزارة التربية والتعليم مابين ١٩٦٤- ١٩٧٠ ثم أصبح وزيرا للتربية ووزيرا للأوقاف في مرات عدة خلال الفترة ١٩٧٠- ١٩٧٣ ، كذلك الأمر بالنسبة لعبد الرحيم العكور الذي عمل مديرا في وزارة الأوقاف ثم وزيرا ، وعبد اللطيف العربيات (أمين عام جبهة العمل الإسلامي حتى ١٩٩٧) الذي عمل في مطلع الستينات

---

[1].Marion Boulby 1997, The Muslim Brotherhood and the Kings of Jordan, '45-'93 (South Florida-Rochester-Saint Louis Studies on Religion and the Social Order, V. 18)

Marion J.W. Boulbly 1996, The Ideology and Social Base of the Jordanian Muslim Brotherhood: 1945-1993, Toronto: University of Toronto- School of Graduate Studies- 1996.- 333p.-

[2].Cohen,Amnon (1982) ,Political Parties in the West Bank Under the Jordanian regime 1967,N.Y.Ithaca,cornelluniversity press,1982, pp144-208 .

مديرا للتعليم المهني في وزارة التربية والتعليم ثم مديرا للمناهج وأمينا عاما لوزارة التربية والتعليم.

- **العشائر والقبائل**

يمكن تعريف الدولة الأردنية عشية نيل الاستقلال في نهاية الأربعينيات كيان ذو ميول سياسية ليبرالية يحمل مسحة من التأييد للغرب يقوم الكيان على تحالف بين البدو والفلاحين ورجال الملك وطبقة التجار[١] ، حيث عمل النظام السياسي على احتواء القبائل والعشائر في عدة مسارات أساسية من خلال توسيع نطاق المواقع السياسية التي يحصل عليها أبناء العشائر الفلاحية والبدوية وتمثيلهم البرلماني وكذلك استدراجهم بالهبات[٢] .

دفع هذا المسار إلى ميلاد ثقافة سياسية وعسكرية جديدة ينخرط بها البدو والفلاحين الشرق أردنيين في ضوء بروز شروط قانونية أصبح الشرق أردنيين بموجبها بحاجة ماسة إلى تعريف أنفسهم وتحديد هويتهم[٣] ما جعل عملية الاحتواء السياسي والاجتماعي للعشائر مرتبطة بشكل بتكوين النخب ، وفيما شهدت مرحلة احتواء العشائر الأولى في عهد الإمارة تقاسم الاداور بين النخب الإدارية التي شكلت مفاصل الوظائف العامة وبين النخب العشائرية

---

١ .(اندرسون، ٢٠٠٣: الحوافز الاجتماعية – الاقتصادية للتغير السياسي في الأردن.(دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، مؤلف جماعي، مركز الأردن الجديد للدراسات، أمانة عمان الكبرى، البنك الأهلي الأردني، عمان. ٤٣٥).

2 .Amawi, Abula (1988(Consolidation of Merchant Class in Transjordan During the Second world War, Eugene Rogan and Tariq Tell :١٩٨٨، .٢٠٠٦).

٣ .(أندرسون، ٢٠٠٣ ، مرجع سابق : ٤٣٦)

التي شكلت النخب التمثيلية في البرلمان والبلديات [1] نجد في العقود التالية إن عملية الاحتواء الثانية قد فتحت المجال أمام العشائر بشكل واضح لتدخل على خط الوظائف العامة ، ومنذ هذا الوقت سوف يزداد حضور القبائل والعشائر كأداة من أدوات التصعيد السياسي ، والحديث عن مؤسسة العشيرة والأسرة بهذا البعد عائد للدور الذي لعبته، وما تزال تلعبه القبائل والعشائر والعائلات في توجيه الحياة اليومية في الأردن وتداخلها مع قضايا الولاء، وأهمية علاقات القرابة والنسب في فرص الفرد السياسية والاقتصادية والمهنية [2] .

هناك عامل مهم أدى إلى بروز دور العشيرة في العملية السياسية في الأردن بعد إعلان المملكة ألا وهو غياب التوافق بين السلطة والأحزاب الأمر الذي أدى إلى إعلان الأحكام العرفية وحل الأحزاب واعتقال الشيوعيين والبعثين في العام ١٩٥٧م. وقد أدت هذه الإجراءات إلى التأثير على تركيبة المجالس النيابية من المجلس السادس الذي انتخب في ٢٢/ ١٠/ ١٩٦١ إلى المجلس التاسع الذي انتخب في ٢٤/ ٤/ ١٩٦٧، حيث لم يشترك فيها الحزبيون ذوي الانتماءات القومية واليسارية الذين شاركوا بفاعلية منذ وحدة الضفتين عام ١٩٥٠م، فأصبحت هذه المجالس تضم في غالبيتها الزعامات

---

[1] .الحوراني ، هاني (٢٠٠٣) .الدولة وتشكل النخب في شرقي الأردن الانتدابية (١٩٢١-١٩٤٦) من : (مؤلف جماعي ، دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، أمانة عمان الكبرى) مركز الأردن الجديد للدراسات ،البنك الأهلي الأردني، ١٦٧ .

[2] .العزم ، احمد (٢٠٠٣) الدراسات الغربية حول البنية الاجتماعية الأردنية (دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي، (مؤلف جماعي)، مركز الأردن الجديد للدراسات، أمانة عمان الكبرى، البنك الأهلي الأردني، عمان ، ٢٠٠٣ :٣٥٨).

التقليدية وشيوخ العشائر[1] ، والى هذه الجذور تعود المقولة التي تستند إلى أن استقرار الأردن يعتمد على الطبيعة العشائرية للعلاقات الاجتماعية والسياسية، فعلى الرغم من أن التغيرات في البنية الاجتماعية[2] مثل إلغاء قانون العشائر سنة ١٩٧٦م، قد أدى إلى إضعاف دور العشائر، إلا انه لا يزال لها دور كبير في أجهزة الدولة، حيث تلجا إليها الحكومة عندما تعاني من أزمة. وكانت القبائل هي القوى الرئيسية في تحقيق الاستقرار ودعم الأسرة الحاكمة، ولها تأثير داخل الجيش وخارجه [3].

- الأقليات :

شكلت الأقليات الاجتماعية احد مصادر تكوين النخب الحكومية في الأردن في مرحلة بداية التحديث ، وتمثلت هذه الأقليات بالأقليات الدينية المسيحية وهي جزء أصيل من نسيج المجتمع الأردني ، والأقليات القومية مثل الشركس والشيشان ، والأقليات العربية من الشوام والحجازين والدروز وغيرهم ، وشكل حضور العديد من الأقليات الدينية والعرقية والثقافية في تكوين النخب الحكومية اكبر بكثير من تمثيلها الفعلي من حجم السكان .

خامسا: مبدأ التوازن الجهوي:

---

[1].(الخزاعلة ، عبد العزيز (٢٠٠٣)مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، هل هي تعبير عن تعددية ثقافية أم سياسية؟ (دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي مؤلف جماعي، مركز الأردن الجديد للدراسات، أمانة عمان الكبرى، البنك الأهلي، عمان، ٢٠٠٣: ٢٤٣)

[2].المصالحة، محمد (٢٠٠٩)دور المكون العشائري في السياسة الأردنية (المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٣، صيف ٢٠٠٩، ص: ١١٣ – ١٢٨).

[3].Jureidinin and mclaurin , R.(1984), Jordan ; The Impact of Social Change on the Tribes , published with (C.S.I.S) D.C. Georgetown university , Washington papers No,108, vol.Xll, 1984,p37

يقصد بالتوازن الجهوي توزيع المناصب السياسية في مواقع الدولة المختلفة توزيعاً جهوياً حسب المناطق الجغرافية أو القوى الاجتماعية ذات الثقل السياسي والاجتماعي مما يتيح توزيع الأدوار وتبادلها والتوازن الجهوي قد يعمل على صيانة الاستقرار في المجتمعات التي تعاني من أزمات التنمية السياسية في طريقها نحو التحديث، وقد يضفي أحد أشكال الشرعية على النظام السياسي عن طريق تبادل المصالح والاعتماد باعتباره بذلك ممثلاً لمجتمع الدولة كله، والتوازان الجهوي يتطابق إلى حد كبير مع مفهوم المعادلة السياسية ، فالتوازن يشير إلى خلق حالة من التعايش السياسي بين القوى الاجتماعية التي تمثل مفاتيح القوة السياسية[1] .

حيث استخدم التوازن الجهوي في تسريع عملية الاندماج الاجتماعي والتكامل السياسي حينما يشعر الناس بوحدة الانتماء والهوية والولاء، وفي المقابل يعمل هذا الاتجاه أحياناً على دعم الاستقرار وإعاقة التحديث وذلك حينما يصبح التجنيد السياسي وتكوين النخب عن طريق الاستحقاقات الجهوية وليس لاستحقاق الكفاءة والجدارة، كذلك فان التقاسم الجهوي للمناصب الحكومية قد يعمل على تفتيت الهوية الوطنية عن طريق تكريس وجود الجهات والمناطق والقوى المؤثرة، حينما يشعر الناس بان الانتماء لهذه الجهات هو الذي يحقق العدالة والمساواة وليس الانتماء إلى الوطن بوصفه وحدة جغرافية واجتماعية وسياسية واحدة.

وللإجابة على احد تساؤلات الدراسة الأساسية "هل تحققت فرضية

---

[1].Albertoni , Ettore(1987) Mosca and the Theory of Elitism .Oxford :Basil Blackwew.

التوازن الجهوي جغرافياً واجتماعياً في الأردن خلال عقدي الخمسينيات والستينيات" ذهب الباحث إلى رصد مخرجات عملية تكوين النخب الحكومية خلال تلك المرحلة من خلال المسح الشامل لخصائص ممثلي النخبة الحكومية خلال المرحلة (١٩٤٦- ١٩٧٠) ، حيث اعتمد مسح خصائص النخبة الحكومية على ثلاثة مؤشرات أساسية هي : الأصل الاجتماعي ، التحصيل العلمي ، العمر وعلى أربعة مستويات هي رؤساء الحكومات ، الوزراء ، رؤساء الديوان الملكي ، ومدراء الدوائر الحكومية .

١ـ القدرات التوزيعية للنظام السياسي

يوضح الجدول رقم (٢) التوزيع حسب الأصل الاجتماعي لرؤساء الحكومات الأردنية في الفترة (١٩٤٦) إلى (١٩٧٠) حيث جرى تشكيل (٤٢) حكومة في هذه الفترة جاء تعيين (٩) رؤساء وزارات (تسع مرات بغض النظر عن تكرار الأشخاص) من أصل شرقي أردني بنسبة (٣٦,٥٪) وتم تعيين (١٠) رؤساء وزراء (عشر مرات) أردنيين من أصل فلسطيني أي بنسبة (٤٨,٧٪) بينما جاء الأردنيون من أصول شامية في الترتيب الثالث بواقع ثلاث مرات وبنسبة (٧,٣٪) وجاء الأردنيون من أصول حجازية في الترتيب الرابع بنسبة (٧,٣٪) ويقصد هنا عدد مرات التعيين والذي قد يتكرر فيه الشخص الواحد مرات عدة، مثلما حدث مع توفيق أبو الهدى ، بهجت التلهوني ووصفي التل وغيرهم.

الجدول رقم (٢)

رؤساء الوزراء بين عامي (١٩٤٦- ١٩٧٠) التوزيع حسب الأصل الاجتماعي

الأصل الاجتماعي	رؤساء الوزارة		الوزراء	
	العدد (مرات التعيين)	النسبة	العدد	النسبة
شرق أردنيين	١٥	٣٦,٥	١٢٦	٣١,٨
أردنيون من أصول فلسطينية	٢٠	٤٨,٧	٢٠٥	٥١
أردنيون من أصول حجازية	٣	٧,٣	١٧	٤
أردنيون من أصول شامية❖	٣	٧,٣	٤٤	١١
غير ذلك	-	-	٤	١,١
المجموع	٤١	٪١٠٠	٣٩٦	٪١٠٠

❖يقصد بالأصول الشامية أبناء سوريا ولبنان.

يوضح الجدول رقم (٢) توزيع أعضاء الحكومات الأردنية (الوزراء) خلال الفترة (١٩٤٦- ١٩٧٠) حيث تضمنت هذه الحكومات تعيين (٣٩٦) وزيراً بغض النظر عن تكرار الوزراء في أكثر من حكومة، جاء من بينهم (٢٠٥) وزراء أردنيون من أصول فلسطينية بنسبة (٥١٪) و(١٢٦) وزيراً أي بنسبة (٣١,٨٪) من أصول شرق أردنية و (٤٤) وزيراً أي بنسبة (١١٪) من أصول شامية و (١٧) وزيراً بنسبة (٤٪) من أصول حجازية.

الجدول رقم (٤)

رؤساء الديوان الملكي (١٩٤٦- ١٩٧٠)

التوزيع حسب الأصل الاجتماعي

الأصل الاجتماعي	رؤساء الديوان الملكي		مدراء المؤسسات والدوائر الرسمية	
	العدد (مرات التعيين)	النسبة	العدد	النسبة
شرق أردنيين	٦	٣١,١	١٢	٣٧,٥
أردنيون من أصول فلسطينية	٦	٣١,١	١٠	٣١,٢
أردنيون من أصول حجازية	٦	٣١,١	٢	٦,٢
أردنيون من أصول شامية❖	١	٥,٥	٦	١٨,٧
غير ذلك	-	-	٢	٦,٢
أجانب (غربيون)	-	-	١	٣
المجموع	١٩	٪١٠٠	٣٣	٪١٠٠

يوضح الجدول رقم (٤) توزيع رؤساء الديوان الملكي خلال الفترة (١٩٤٦- ١٩٧٠) حسب الأصل الاجتماعي، حيث يتم تعيين رئيس الديوان الملكي بإرادة ملكية، وتدل المؤشرات على تساوي الفئات الثلاث الأولى في التعيين، فقد جاء الأردنيون من أصول فلسطينية والأردنيون من أصول حجازية بنسبة (٣١,١) لكل منهم أي بواقع (٦) مرات لكل فئة، بينما احتل الأردنيون من أصول شامية الموقع الأخير بنسبة (٥,٥٪) أي بواقع مرة واحدة، حيث تعاقب تعيين رئيس الديوان الملكي خلال هذه المدة (١٩) مرة.

يبين التوزيع حسب الأصل الاجتماعي لمدراء مجموعة من المؤسسات والدوائر الرسمية وعددها (٩) دوائر الأصول الاجتماعية لمديري هذه

المؤسسات ، وهي دائرة الأراضي والمساحة، البنك المركزي الأردني، دائرة الآثار العامة، دائرة ضريبة الدخل والموازنة العامة، مؤسسة الإقراض الزراعي، أمانة العاصمة (عمان)، معهد الإدارة العامة، شركة الطيران الوطنية (الملكية الأردنية) وهي مجموعة من المؤسسات العامة التي أنشئت أو كانت موجودة خلال فترة الدراسة (١٩٤٦- ١٩٧٠)، حيث تعاقب على إدارة هذه المؤسسات والدوائر (٣٢) مديراً جاء الشرق أردنيون بنسبة (٣٧,٥٪) أي بواقع (١٢) مديراً وهم شكلوا بذلك النسبة الأعلى، والأردنيون من أصول فلسطينية بنسبة (٣١,٢٪) أي بواقع (١٠) مدراء، وفي الترتيب الثالث جاء الأردنيون من أصول شامية (سورية ولبنانية) بنسبة (١٨,٧٪) أما الأردنيون من أصول حجازية فشكلوا نسبة (٦,٢٪) إلى جانب الغربيين الذين تعاقبوا على إدارة دائرتين حكوميتين هما دائرة الآثار العامة ودائرة الأراضي والمساحة.

جدول رقم (٦)

الفئات العمرية (رؤساء الوزراء، الوزراء ، رؤساء الديوان والمدراء)

الفئة / الفئات العمرية	رؤساء الوزراء		الوزارات		رؤساء الديوان		المدراء العامون	
	عدد	٪	العدد	٪	عدد	٪	العدد	٪
٣٠- ٤٥	٢	٤,٨	٩٦	٢٤,٢	٣	١٥,٧	٦	١٨
٤٦- ٦٠	٢٦	٦٣,٤	٢١١	٥٣,٢	١٢	٦٣	١٩	٥٧
٦٠- فأكثر	١٣	٢١,٣	٨٩	٢٤	٤	٢١	٨	٢٤,٢
المجموع	٤١	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	١٩	١٠٠	٣٣	١٠٠

يوضح الجدول رقم (٦) الفئات العمرية لممثلي النخبة الرسمية خلال فترة الرئاسة ، ويلاحظ وجود توزيع يشمل كافة الفئات العمرية ، على الرغم إن فئة الشباب (٣٠- ٤٥) عاما كانت الأقل حضورا في المواقع الأربعة، حيث جاءت اقل حضورا بين رؤساء الوزراء ورؤساء الديوان الملكي وأكثر حضورا بين الوزراء ، وشكل فئة من تجاوزوا ٦٠ عاما نحو ٢٥٪ من النخبة الرسمية في فترة الدراسة في المواقع الأربعة ، بينما احتل الأشخاص في متوسط العمر في الفئة العمرية (٤٦- ٦٠) عاما العدد الأكبر من النخبة والذي وصل نحو ٦٠ ٪ في متوسط المواقع الأربعة .

جدول رقم (٧)

التحصيل العلمي للوزراء والمدراء العامين

الفئة / التحصيل العلمي	رؤساء الوزراء		الوزراء		رؤساء الديوان		المدراء العاملون	
	عدد	٪	العدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
ثانوية عامة	٣	١٨,٨	١١٨	٢٩	٤	٢١	٧	٢١
بكالوريوس	١١	٦٨,٧	٢١١	٥٣,٢	١٤	٧٣,٦	٢١	٦٣,٦
دراسات عليا	٢	١٢,٥	٦٧	١٦,٩	١	٥,٥	٥	١٥,١
المجموع	١٦	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	١٩	١٠٠	٣٣	١٠٠

يوضح الجدول رقم (٧) التوزيع حسب التحصيل العلمي لرؤساء الحكومات الأردنية خلال الفترة بين عامي (١٩٤٦- ١٩٧٠)، حيث بلغ عدد الأشخاص الذين شكلوا الحكومات (١٦) شخصاً، تعاقبوا على (٤٢)

حكومة خلال حوالي (٢٥) عاماً كان من بينهم (٨) أشخاص أنهوا الدراسة الجامعية وبنسبة (٦٨,٧٨٪) وثلاثة أشخاص في مستوى الثانوية العامة أي بنسبة (١٨,٨٪) ويلاحظ أن رؤساء الوزراء الأردنيين الجامعيين في هذه المرحلة هم جميعاً من خريجي الجامعة الأمريكية والجامعات السورية.

ويحتل حملة الدرجة الجامعية الأولى الترتيب الأول بين الوزراء بنسبة ٥٣٪، ثم حملة الشهادة الثانوية ٢١٪، ورؤساء الديوان الملكي من حملة الدرجة الجامعية الأولى ٧٣٪ وحملة نفس الدرجة من المدراء العامين ٦٣٪.